الفصل السادس

التخطيط التنموي المستقبلي

الفصل السادس

التخطيط التنموي المستقبلي

يتناول هذا الفصل السياسات التنموية ونتائج الدراسة والتوصيات التي خرجت بها بناء على هذه النتائج.

٦ -١ - مقدمة:

بعد أن تم التعريف بمشكلة الدراسة، والمنطقة التي تشملها وتحليل المقومات الطبيعية والبشرية في وادي الأردن، والتعرف على الأنماط التنموية وتحديدها، والكشف عن التباين التنموي في منطقة وادي الأردن من خلال الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها، حيث تختلف الإمكانيات التنموية من منطقة أو تجمع سكني إلى آخر تبعاً للأسلوب الإحصائي المستخدم والمؤشرات التنموية التي اعتمد عليها، لذلك فإنه يمكن رسم سياسات للتنمية المكانية تتناسب والقدرات التي تملكها المنطقة من اجل رفع مستوى التنمية توزيع مكاسبها بشكل متوازن وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وذلك بعد ذكر النتائج التي توصلت لها الدراسة.

٦ -٢ - التخطيط التنموي لوادي الأردن (السياسات التنموية المقترحة):

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقترح الكاتب سياسات تنموية من اجل تخطيط تنموي لوادي الأردن وتشمل هذه السياسات ما يلي:

١. السياسة التنموية المقترحة للقطاع الزراعي.

بالنسبة لدولة مثل الأردن، تحتل الصحراء مساحة تقارب ٩٠% من مساحتها السطحية يمكن أن يكون هناك خياران متناقضان لدور القطاع الزراعي في التنمية، الخيار الاقتصادي الليبرالي الذي يدعي أن القطاع الزراعي ليس له مستقبل في الأردن نتيجة شح المياه وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية والتلوث والتملح وهجوم الاستثمار العمراني والسياحي على الأراضي الزراعية، إضافة إلى المنافسة الإقليمية والدولية العالية في عصر العولمة وهشاشة الأسواق المحلية أمام التجارة الحرة وعدم قدرة الحيازات الزراعية الأسرية والصغيرة على منافسة الإنتاج الزراعي-الصناعي.

وفي المقابل هناك الخيار الاقتصادي-الاجتماعي الذي يؤكد بأن الموارد الطبيعية والمائية الشحيحة في الأردن تتطلب المزيد من الجهد والتخطيط والإبداع في دعم وتقوية القطاع الزراعي الذي يرتبط سياسيا واقتصاديا وثقافيا بالأنماط المعيشية الأساسية التي تشكل المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الأردني بشكل عام، ومنطقة وادي الأردن بشكل خاص، ويؤكد هذا التيار على أن كل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الأردن يمكن مواجهتها بالمزيد من خيارات التخطيط السياسي الإستراتيجي ونقل التكنولوجيا الملائمة، ولكن الأهم من ذلك كله أن السياسة الزراعية في الأردن مرتبطة تماما بالسياسة المائية.

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

تتصف الزراعة التقليدية في الدول العربية بفقر ممارسيها وذلك لأسباب عديدة منها:**(حمدان، ٢٠٠٣)**

١. ضعف الموارد وتدني مستوى التكنولوجيا المطبقة في الإنتاج واستخدام أساليب وتجهيزات زراعية بدائية مما يؤثر سلباً على الإنتاج.
٢. صعوبة الوصول إلى رأس المال بسبب تدني الادخار.
٣. الاعتماد على العمالة مما يؤدي إلى رفع كلفة الإنتاج.
٤. سوء توزيع الموارد الزراعية لصالح كبار ملاك الأراضي والشركات الاستثمارية.
٥. عدم قدرة صغار المزارعين على تحمل أضرار الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأوبئة والأمراض الزراعية.
٦. غياب أو غموض السياسات الزراعية وضعف الإدارة المزرعية.

ومع إدراكنا لتدني الأهمية النسبية قطاع الزراعة لعلمية التنمية وخاصة في مراحل التنمية الاقتصادية المتقدمة، إلا انه لا يجوز إهمال مساهمة الزراعة في

التنمية على المدى البعيد، وهو المطب الذي وقعت فيه أقطار نامية كثيرة لتركيز ها على القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي مما أدى إلى فشل العملية التنموية فيها.

ويمكن اعتماد نموذج شومبيتر الذي يعتبر رائداً في دراسات التنمية الاقتصادية كأسلوب اقتصادي سلوكي لتحقيق التنمية، حيث اعتبر شومبيتر المنظم (entrepreneur) المحور الرئيسي في النظام الاقتصادي لأجل التنمية لما يقدمه من جهد التجديد والإبداع اللذان يتخذان احد الأشكال التالية:

١. إدخال أو استنباط سلعة جديدة أو محصول جديد أو خدمة جديدة، حيث يمكن التحول نحو زراعة سلع إستراتيجية ذات مردود مادي أكثر، وبنفس الوقت تكون أكثر تأقلماً مع واقع الوضع المائي كماً ونوعاً، وقد بدأت نواه هذا التحول في منطقة وادي الأردن بالتوجه نحو زراعة النخيل وقصب السكر، ولكن بقي هذا الاتجاه مقتصراً على الشركات الاستثمارية وكبار المزارعين.
٢. إدخال أسلوب إنتاجي جديد، كالتوجه نحو أسلوب الزراعة المتكاملة، فزراعة المحاصيل العلفية تتيح أمام المزارع كلفة اقل عند ممارسته تربية المواشي، كما يمكن الاستفادة من مخلفات المحاصيل والإعشاب كأعلاف لهذه الموشي وبالمقابل يمكن الاستفادة من روث هذه المواشي ـ إضافة إلى المردود الرئيسي ـ في عمليات التسميد وإنتاج الطاقة.
٣. اكتشاف أسواق جديدة.
٤. استغلال مورد جديد من الموارد الخام، حيث أمكن في منطقة وادي الأردن الإفادة من المياه المسوس المتوفرة كمورد لتغطية النقص الحاصل في كميات المياه عن طريق إعادة تحليتها.

٢. السياسة التنموية المقترحة للقطاع الصناعي.

قد يكون من الأقرب للواقع في منطقة وادي الأردن أن يقسم الاقتصاد إلى قسمين أو قطاعين، قطاع يستخدم المعدات التقليدية أو الحديثة، ويطبق أساليب زراعية مختلفة بحيث يكون الغذاء أهم منتجاته، ويكون إنتاجه موجه نحو الاكتفاء الذاتي أو نحو السوق، وقطاع أخر كالقطاع الصناعي، يستخدم منتجات القطاع الأول في التصنيع وما هو فائض عنه من القوى العاملة حسب قانون تناقص الغلة، ويستخدم معدات تكنولوجية متطورة، ويكون اقتصاده موجه نحو السوق، وتسمى هذه الازدواجية بالاقتصاد المزدوج.

ويمكن الإفادة من القطاع الزراعي في المنطقة والذي يمكن أن يكون مؤهلاً لتقديم ثلاثة أنواع من المساهمة في تحقيق التنمية في منطقة وادي الأردن وهي:

١. إنتاج السلع المصنعة، حيث تظهر درجة عالية من اعتماد التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى على الزراعة المحلية، كصناعة التعليب.
٢. تشكيل الطلب على السلع الصناعية، حيث يشكل السكان الزراعيون سوقاً أساسية لسلع القطاع الصناعي.
٣. اعتبار الزراعة كمصدر لرأس المال اللازم للتنمية الصناعية.

وتشير بعض المؤشرات التي استخدمتها الدراسة في تقيم القطاع الصناعي كنسبة عدد العاملين فيه وكذلك المسح الميداني وحجم المساهمة في الإنتاج في إقليم وادي الأردن إلى ضعف هذا القطاع وانحصاره في عدد محدود من الصناعات الأولية، حيث يواجه هذا القطاع معيقات عديدة تمثل في درجات الحرارة العالية صيفاً، وضعف القوة الشرائية للمتطلبات الصناعية خاصة الصناعات الإقليمية ذات الإنتاج التي يكون استهلاكها في مناطق الأغوار محدوداً وتتطلب أسواقاً خارجية، كما تعتبر عملية النقل بحد ذاتها مكلفة بسبب انخفاض منسوب المنطقة على بقية محافظات المملكة.

٣. السياسة التنموية المقترحة لقطاع الخدمات.

تلعب الخدمات دوراً مهماً في عملية التنمية، إذ تنمو وتتطور المراكز العمرانية بنمو وتطور الخدمات، ويمكن اعتبارها الرابط والدافع نحو التكامل بين مقومات التنمية الطبيعية والبشرية، فكما تؤدي خدمات النقل المواصلات دوراً مهماً في نقل الموارد الطبيعية والبشرية من أماكن تواجدها إلى أماكن الإنتاج والاستهلاك فان خدمات الصحة والتعليم تؤدي دورها في صقل الموارد البشرية وجعلها كفؤةً لاستثمار مقومات المكان الطبيعية لا بل والتغلب على نقصها ومحدوديتها.

خدمة التعلم:

تعتبر هذه الخدمة عنصراً أساسياً في عملية التغير الاجتماعي وتطوير المفاهيم والقيم الاجتماعية التي تشكل مدخلاً لا غنى عن التعامل معه، واستخدامه في عملية التنمية، ومن ثم تهيئة السكان بما يتلاءم مع دورهم الفعال في عملية التنمية الشاملة، وحتى يؤدي هذا القطاع دوره المطلوب لابد من تحقيق عدد من الخطوات والمهام منها:

١. التوزيع المكاني المناسب لخدمات للخدمات التعليم بما يتلاءم مع التوزيع الجغرافي للسكان، وذلك من أجل تقليل وخفض تكلفة الانتقال من والى المدارس، والتقليل من حوادث المرور التي يتعرض لها طلبة المدارس، والمحافظة على الوقت الضائع في عملية الانتقال اليومي من والى المدارس.

٢. تقليل نسبة التسرب من المدارس وخاصة الإناث حيث بلغت نسبة التسرب من المدارس في منطقة وادي الأردن ثلاثة أضعاف مثيلتها على مستوى المملكة.
٣. التركيز على البعد النوعي في محتويات المناهج بحيث يجعلها تؤدي خدمات وظيفية تتناسب واحتياجات البيئة المحلية وسوق العمل، والتوسع في التدريب والتعليم المهني والتوعية الاجتماعية الهادفة إلى رفع مستويات الفهم والوعي الكاملين بجميع العناصر والمتغيرات المؤثرة على جوانب حياة الأسرة، لاسيما المتعلقة بدخل الأسرة وأنماط استهلاكها، وثقافة العيب وتبني روح التجديد والابتكار والمحافظة على الموارد والممتلكات العامة.

خدمة الصحة:

إن العلاقة بين الخدمات بين الصحية والمستويات التنموية علاقة وطيدة، فإذا لم توفر المستوى الكافي من الخدمات الصحية للمجتمع كما ونوعاً فأنه لن يكون بمقدوره النهوض وبناء المشاريع المجدية، وسيؤدي ذلك إلى انتشار الأمراض والأوبئة.

وحتى تساهم الخدمات الصحية في عمليات التنمية الشاملة لابد من تخطيط وتوجيه هذه الخدمات من حيث البعدين المكاني والنوعي، ويعتبر البعد الأول اللبنة الأولى في بناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يحد من التباين في توفر هذه الخدمة وتأمينها بحيث تصبح في متناول السكان في شتى مواقعهم لاسيما بعد الزيادة الواضحة في تكاليف الحصول على الخدمات الصحية من ناحية، وانتشار أمراض العصر التي لم تكن معروفة قبل عقود قليلة من الزمن، وقد أشارت بعض المتغيرات التي استخدمتها الدراسة إلى وجود تباين في التوزيع المكاني للخدمات الصحية من حيث توفر المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة والصيدليات.

أما البعد النوعي في آلية تخطيط الخدمات الصحية فأن يتمثل بوجود المستوى الملائم والنوعية الجيدة والوقت المناسب في الحصول على الخدمة والكلفة المادية المترتبة على الحصول على هذه الخدمة.

وقد أشارت بعض بيانات المتغيرات التي استخدمتها الدراسة بوجود تباين بين ألوية منطقة وادي الأردن في خدمة التأمين الصحي، كما دلت المشاهدات العامة للباحث في بعض مراكز تقديم هذه الخدمات على وجود مظاهر الاكتظاظ على عيادات الاختصاص مما يتطلب زمناً أكثر ليتمكن المواطن من الحصول على الخدمة الطبية، كما توجد بعض مظاهر النقص في بعض الأدوية والأجهزة المتعلقة بمرض الكلى.

وترتكز سياسة تقديم الخدمة الطبية وتفعيل وتعظيم دورها على بعض الأسس منها:

١. الإيمان الكامل والاقتناع المطلق بأن مشاريع وبرامج وخطط الخدمات الصحية ما هي إلا مشاريع استثمارية وإن كانت ذات أهداف طويلة أو متوسطة المدى وما هي إلا لبنة أساسية في بناء التنمية.
٢. الموائمة بين مراكز الخدمات الصحية والتوزيع المكاني للسكان وكذلك التوزيع النوعي المناسب لهذه الخدمة، خاصةً التأمين الصحي لهذه الخدمة الذي سيساعد كثيراً على زيادة العطاء وتنمية روح الانتماء المشاركة الفعالة في عملية التنمية والتطوير.
٣. إعطاء الأهمية للخدمات الصحية الوقائية من منطلق أن الوقاية خير من العلاج، وخاصة في المناطق التي يمكن أن تعتبر بيئة مناسبة لظهور الأمراض مثل البحيرات والسدود وقنوات الري وبرك المياه الزراعية والأسمدة العضوية التي يستخدمها المزارعون، آخذين بعين الاعتبار أن مقاومة حدوث الأمراض أو معالجتها في مراحلها الأولى هي أفضل وأقل كلفة من معالجة الأمراض والمشكلات الصحية بعد وقوعها وانتشارها بشكل واسع بين قطاعات عريضة من المجتمع.

النقل والمواصلات:

تعتبر عملية النقل من العمليات المهمة في التنمية بشكل عام والتنمية الإقليمية بشكل خاص، وذلك لتوحد كل هدف منهما مهماً في الأسلوب، إذ يعمل كل منهما على مد ونشر التنمية فالطريق كلما امتد ونشط امتدت معه الحياة والعمران ولا عجب أن قامت العديد من التجمعات السكانية في منطقة وادي الأردن كمراكز عمرانية على جانبي الطريق الرئيسي الممتد من البحر الميت جنوباً حتى العدسية شمالاً.

على صعيد التنمية الزراعية يعتبر النقل أحد أهم العوامل المسؤولة عن نشر وتطوير الإنتاج الزراعي، واستصلاح أراضي جديدة حيث بينت دراسات إعداد خطط التنمية الإقليمية في الأردن للسنوات (٨٦-١٩٩٠) إن ضعف خدمات النقل كانت إحدى أهم مشكلات التنمية الزراعية، إذ يعمل قطاع النقل على الربط بين التكلفة والسهولة كلما كان لذلك أثراً هاماً في دعم الإنتاج الزراعي على الاستمرار والتطور والزيادة والتنوع.

أما في التنمية الصناعية فالنقل يمثل عاملاً حاسماً في تحديد مواقع توطنها واستمرار حياتها، إذ انه أحد أهم القنوات المستخدمة لتوجيه توطن الصناعة حيث تتجه الصناعة للتوطن في المواقع التي تعتبر تكلفة النقل فيها اقل ما يكون، لذلك

استوطنت منطقة وادي الأردن صناعات عبوات الخضار والفواكه وأدوات الري والتعليب وإنتاج الأسمدة.

وفي معظم أقاليم الأردن نالت مشاريع قطاع النقل نسباً هامةً من استثمارات الخطط التنموية إيماناً من المخططين وصناع القرار في الأردن بأهمية ودور هذا القطاع في عملية التنمية، وترتكز سياسة خدمة النقل والمواصلات على عدد من المحاور الرئيسة منها:

١. شمولية المنطقة أو الإقليم بهذه الخدمة وذلك لاستغلال جميع المقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة.
٢. دورية الصيانة وإعادة التأهيل بما يتناسب مع حجم المتغيرات التي تطرأ على المنطقة مثل حجم السكان ومستخدمي الطرق وحجم الإنتاج ونمو الأشجار والحشائش على جوانب الطرق والحفر.
٣. الشمولية والنظرة المستقبلية بحيث يراعي عند إنشاء الطرق وإعادة خدمات البنية التحتية الأخرى مثل خطوط الهاتف والمياه وأنابيب الري الزراعية والجسور والإنفاق والتي كثيراً ما يؤدي إنشائها بعد شق الطرق وتعبيدها إلى الحفر والتشققات الانخفاضات.

الماء والكهرباء:

أصبحت هاتين السلعتين أحد أهم مقومات الاستقرار والتوطن البشري، وإن كانت الآية القرآنية قد أشارت إلى أهمية الماء في إصباغ خاصية الحياه في الوجود بأبسط صورة، فأن التقدم التقني قد جعل للكهرباء خاصية تكاد تضاهي تلك التي للماء، بل إن الأولى تؤدي دوراً مهماً في توجيه الثانية من خلال عمليات استخراجها أو معالجتها أو توزيعها.

وتعتقد الدراسة أن منطقتها تكاد تكون مشبعة في توفير هذه الخدمة من حيث الكمية، كما تم الإشارة إليه سابقاً عند الحديث عن مقومات التنمية البشرية ومتغيرات التنمية، إلا أن المشكلة كانت تتعلق بالنوعية وعدالة التوزيع، وخاصة في خدمة المياه، إذ تصل أنابيب نقلها إلى غالبية بيوت منطقة وادي الأردن ولكن بكميات قليلة ونوعية رديئة، أما الكهرباء فيتشابه الحال مع المياه في وصولها إلى معظم منازل وبيوت منطقة وادي الأردن ومنشأتها الصناعية والزراعية والسياحية (٩٨%منها)، ولكن المشكلة تكمن في أسعار وحدات هذا المصدر من الطاقة، لذا فأن على السياسات المتعلقة بهذه الخدمة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الأسعار وآلية تخفيضها ودعمها وإيجاد مصادر بديلة لتوفيرها، مثل الكهرباء المولدة من السدود ومصادر الرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية، وخاصة في القطاع الزراعي الذي أصبح

مستخدماً رئيساً للطاقة الكهربائية لكثير من معدات رفع المياه من الآبار وضخها في أنابيب الري لاسيما بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على مشتقات البترول.

٤. سياسة المشاركة الأهلية والشعبية (الإدارة اللامركزية للتنمية):

تعتبر المشاركة الأهلية والشعبية في وضع وإدارة المرافق والمصالح المختلفة من أبرز مرتكزات إستراتجية التنمية الإقليمية، حيث تعتبر هذه المشاركة حجر الأساس في عملية اللامركزية التي هي في أبسط معاينها تتمثل في منح الأقاليم والمناطق المختلفة إدارة شؤونها مع مراعاة التنسيق الكافي مع السلطات المركزية.

وقد أثبتت عقود التنمية أن التنمية يمكن أن تحقق من أعلى فقط بل يمكن كذلك أن تحدث من أسفل، ومن خلال المشاركة الفعالة للمجموعات المستهدفة وأن عملية التنمية معقدة ومتشعبة وليس من السهل تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من خلال المركز.

وقد نجحت هذه السياسة في منطقة وادي الأردن إلى حد ما في إدارة بعض المشاريع المتعلقة بالخدمة العامة مثل توزيع الوحدات السكنية وإدارة مياه الري، ولكنها بقيت سياسة وأسلوب إداري محدود في كثير من الأحيان، حيث يواجه تنفيذ هذه السياسة في عملية نشر وتطوير التنمية في الاقاليم وخاصة منطقة وادي الأردن عدداً من المعيقات والتي يمكن الحد من أثرها بأتباع احد الوسائل التالية:

١. رفع سقف الصلاحيات أو المسؤوليات الممنوحة للسلطات والهيئات المشكلة بالأقاليم والمناطق التنموية.
٢. الحد من التنافس الواضح في حق الإشراف والمسؤولية بين أصحاب القرار في المراكز والأقاليم.
٣. رفع مستوى التنسيق بين الجهات الأهلية والمؤسسات المعنية بتطوير عناصر التنمية.
٤. التعريف بالإمكانات والموارد المحلية التي تصلح لأن تشكل قضايا تنموية.
٥. رفع الوعي الاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد المجتمعات المحلية.

٥. سياسة أقطاب النمو:

مركز النمو (قطب الجذب) مفهوم يستخدم للتعبير عن عملية الاستقطاب والتراكم على مستوى الإقليم المستهدف ويتميز عن باقي المراكز بموقعه الجغرافي ودوره الوظيفي وقدراته على تحقيق النمو والمساعدة فيه.

ويعتقد ريتشاردسون أن أداه التنمية خاصة للدول النامية هو بالاتجاه نحو نمط من الفعاليات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وذلك بعد أن واجهت استراتيجيه الصناعة الإخفاق ويكمن نموذج ريتشاردسون في اتجاهين، يتبنى الأول النشاط الزراعي كبديل عن الاستحداث الصناعي، في حين يتبنى الاتجاه الثاني إمكانية الأماكن المركزية (أقطاب النمو) في نقل المؤثرات من قطب النمو في القمة نزولاً إلى التجمعات المحيطة، ومن ثم تحقيق التنمية المكانية في الوسط الإقليمي.

ويجدر الذكر أن هناك نظريات ونماذج تتحدث حول أقطاب النمو كنظرية فرانسوا بيرو ونموذج فرديدمان، وهي تركز على إن القطاع الصناعي هو العامل الرئيسي المحرك لقطب النمو ونجاحه، ولذلك فهي لا تصلح لمنطقة وادي الأردن، ولاقتراح أقطاب تنموية في منطقة وادي الأردن فأنه يفضل تبني نماذج تعتبر إن القطاع الزراعي من العوامل المهمة في نشاطات ودعائم إقامة قطب تنموي حيث إنه القطاع الرئيسي السائد في منطقة وادي الأردن.

في منطقة وادي الأردن يمكن تسمية ثلاثة تجمعات سكانية تتصف بصفات الأقطاب التنموية، وهي مراكز ألوية منطقة وادي الأردن، الشونة الشمالية ودير علا والشونة الجنوبية حيث تتواجد فيها جميع الدوائر الحكومية وخدمات المستشفيات والبريد وأسواق الجملة وأسواق المؤسسات الاستهلاكية، ومقار الحكام الإداريين ومجمعات الباصات كما أنها تقع على ملتقى الطرق الرئيسة.

وللعمل على زيادة فعالية أقطاب النمو في عملية التنمية فانه يمكن اقتراح عدد من الأقطاب التنموية بناء على خصائص معينة كالخصائص السكانية والتمركز الوسطي كبلدتي المشارع وكريمة في لواء الشونة الشمالية والطوال الجنوبي في دير علا وبلدتي الروضة وسويمة في لواء الشونة الجنوبية.

٦. سياسة مقترحة لتنمية وتشجيع زراعة القمح والحبوب في منطقة وادي الأردن:

مقدمة:

كان الأردن وحتى ستينيات القرن الماضي مكتفيا ذاتيا من القمح، بل ويصدر الفائض، ففي عام ١٩٥٢ وصلت صادرات المملكة منه إلى ٥٨٤٦٠ طنا، وتراجعت إلى الصفر في آخر ٢٥ عاما، وهو ذات الأمر الذي ينطبق على زراعه حبوب الشعير والعدس؛ إذ انخفضت من ١٤١٥٧ طنا في عام ١٩٥٢ إلى أن توقف تماما في آخر ٢٥ سنة، إضافة إلى تراجع العدس من صادرات مقدارها ٢٤٧٨٨ إلى أن توقف تماما في آخر ٢٠ سنة.

وأصبح رغيف الخبز المادة الأساسية على المائدة الأردنية "صناعة مستوردة" هي الأخرى، فقد ارتفعت مستوردات المملكة من مادة القمح إلى حوالي ٨٠٧ آلاف طن في عام ١٩٩٨ وهي أعلى كمية استيراد للقمح، فيما وصلت في عام ٢٠٠٥ بحسب بيانات وزارة الزراعة إلى ٦٢٧.١ ألف طن. ومثلها في مادة الشعير فقد استوردت المملكة في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٧٦٥ ألف طن وفي عام ٢٠٠٥ نحو ٦٢٧ ألف طن.

ويعزو الخبراء انخفاض معدلات إنتاج الحبوب في الأردن إلى عدة أسباب:

أولها: السياسات الزراعية الرسمية الخاطئة التي انتهت باستيراد الحكومات للقمح بالأسعار العالمية، وبيعه دقيقا للمخابز بالسعر المدعوم مما يعني ضغطًا إضافيًّا على الموازنة، إضافة إلى الاعتماد على الزراعة البعلية حيث الجفاف والتحولات المناخية، ورعي أصحاب المواشي المباشر للمحاصيل الزراعية الحقلية.

وكان أحد معالم هذه السياسة السماح للزحف العمراني على الرقعة الزراعية، حيث تراجعت مساحة الأرض المخصصة لزراعة القمح من ٢.٥٢ مليون دونم في عام ١٩٣٩ إلى ٨٦.٢ ألف دونم في عام ٢٠٠٦، أي أن المساحات المخصصة لزراعة القمح تراجعت بنسبة ٢٩٠ بالمائة، كما تراجعت مساحات الأراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الحقلية لصالح المباني والبستنة بشكل عام، فبعد أن كانت مساحة الأراضي الزراعية ٣.٦٣٤ مليون دونم في عام ١٩٣٩ وصلت إلى ١٧٦ ألف دونم فقط في عام ٢٠٠٦.

وتراجعت تبعًا لذلك كميات إنتاج الحبوب من أعلى مستوى لها في عام ١٩٣٩ والبالغة آنذاك ٢٢٤.٨ ألف طن إلى ١٢ ألف طن في عام ٢٠٠٦.

وحسب وزارة الزراعة فإن تراجع مساحة الأراضي المزروعة يعتبر المسئول عن حوالي ٧٠ بالمائة من هذا التراجع، وترجم المواطنون هذه السياسة بالإقبال على الوظائف الحكومية على حساب القطاع الزراعي، ورافق كل تلك الأسباب "البشرية" عامل آخر هو النمو المضطرد للسكان، و بالإضافة إلى الأسباب السابقة فإن عدم تبني المزارعين للتوجيه والإرشاد المنبثق عن البحث العلمي فيما يتعلق بدودة الزرع على وجه الخصوص، ساهم إلى حد كبير في انخفاض زراعة الحبوب في الأردن.

وثانيها: أن الحكومات المتعاقبة لم تتنبه إلى أن هناك مشكلة، و كانت الرؤية الرسمية تتعامل مع الزراعة بأنها قطاع استثماري ينتج سلعة تُباع وتشترى وليس قطاعًا إستراتيجيًّا تخسر الأمم لكي يبقى قائماً، و التعامل مع القطاع الزراعي بالأرقام الصماء دون النظر إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يمثله القطاع الزراعي كقطاع إنتاجي بالدرجة الأولى ومولد لفرص العمل ودوره في الحد من هجرة أهل الريف إلى المدينة.

ويلاحظ خبراء الزراعة في الأردن أن من أسباب انهيار زراعة القمح في الأردن خسارة المملكة للضفة الغربية عام ١٩٦٧ التي ظلت أراضيها الخصبة تنتج كميات كبيرة من القمح، وهو ما ساهم بإرباك زراعة الحبوب أردنيا.

وتعتقد الدراسة أن زراعة القمح أصبحت قضية وطنية، خاصة مع تدمير مكون القطاع الرئيسي وهو الأرض الزراعية، ومن ناحية أخرى فأن التوجه نحو زراعة المحاصيل الإستراتيجية في الوقت الراهن لربما يكون انسب من أي وقت مضى في ظل ظروف طبيعية واقتصادية يعيشها القطاع الزراعي في منطقة وادي الأردن منها:

١. قلة كميات المياه المتاحة للري لبعض المحاصيل السائدة في منطقة وادي الأردن كالخضراوات الأشجار المثمرة وارتفاع نسبة الملوحة فيها بحيث أصبحت لا تناسب الكثير من هذه المحاصيل ولكنها ملائمة لزراعة القمح والحبوب الأخرى.
٢. إن زراعة القمح من الناحية الاقتصادية أصبحت مجزية نظرًا لارتفاع سعره في السوق العالمية بعد توجه أكبر منتج للقمح في العالم (أمريكا) لزراعة الذرة لإنتاج الوقود الحيوي.
٣. تدني أسعار الكثير من الخضراوات الفواكه التي تنتجها منطقة وادي الأردن في مواسمها المختلفة في الأسواق المحلية بحيث لا تغطي كلفة إنتاجها وتتسبب بخسائر فادحة للمزارعين سنوياً، وهذا سيكون حافزاً للمزارع الذي يعتبر من الناحية الاقتصادية (متجانس اقتصادياً) ويسعى إلى تحقيق ربح مادي ودخل يضمن له عيش كريم.
٤. ارتفاع قيمة الفاتورة الاستيرادية من الحبوب وخاصة مادتي القمح والشعير واحتياجها إلى الدعم الحكومي الكبير والمستمر لتظل في متناول المواطن وضمن إمكانياته مما يزيد من عبء ميزانية الدولة المنهكة والتي تعاني عجزاً ماليا في معظم السنوات.

وتحتاج إستراتيجية خاصة لإعادة تشجيع القمح والحبوب الأخرى إلى عدد من الخطوات والإجراءات المتسلسلة، وتتمثل حسب ما تراها الدراسة بناء على تجارب سابقة أجريت في منطقة وادي الأردن حول النمط الزراعي وسياسات الدعم والتموين التي استخدمتها الجهات المختلفة المعنية، تتمثل بعدد من الخطوات التالية:

١.توفر ميزانية نقدية من إحدى الجهات الداعمة أو المعنية مثل وزارة الزراعة أو التموين أو الصناعة والتجارة أو غيرها من الجهات المعنية ووفق دراسة جدوى اقتصادية، وذلك لتوفير الدعم العيني اللازم مثل البذار والأسمدة ومعدات الحراثة البذار والحصاد والنقل ورواتب القائمين على تنفيذ الخطة من مهندسين وعمال وسائقين مع تجنب دفع الأموال بشكل مباشر للمزارعين حيث لا يتم توجيه هذه الأموال لغايتها كما حدث في كثير من حالات التمويل والإقراض في سنوات سابقة.
٢. التأكد من أهلية المزارع لزراعة الحبوب من خلال ما يلي:

أ- امتلاك المزارع قطعة الأرض المناسبة أو حيازتها بأحد طرق الحيازة المتعارف عليها في منطقة وادي الأردن.
ب- توفر مصدر مياه وأدوات ري مناسبة لدى المزارع.
ت- التأكد من توفر رغبة المزارع نفسه في زراعة الحبوب واقتناعه بالجدوى الاقتصادي وببنود الخطة الأخرى.

٣. حراثة الأرض بالمحاريث المناسبة لزراعة الحبوب، وبذر الأرض، وتسميدها بالمعدات المناسبة التي توفرها ميزانية الخطة، وتعتبر هذه الخطوة العملية الأولى في الجانب العملي والتنفيذي على الأرض، وتغطى كلفة هذه الأعمال من ميزانية الخطة بأسعار تغطي كلفتها إضافة إلى هامش ربح بسيط لدعم استمرار الخطة في سنوات لاحقة بحيث يتم استيفاء هذه الكلفة من المزارع الذي لدية القدرة المادية أو تترك كديون عليه يتم استيفاءها بعد مواسم الحصاد نقدياً من الإنتاج الذي يتم شراءه أو عينياً من الإنتاج سواء كحبوب أو مواد علفية.

٤. متابعة المزروعات وتعهدها بالرعاية والإرشاد من قبل المهندسين في كادر الخطة وتوجيه المزارعين إلى الأسمدة والمبيدات المناسبة.

٥. القيام بعمليات الحصاد بواسطة آليات الخطة واستلام ما يترتب على المزارعين من ذمم سابقة نقدياً أو عينياً وتخزينها بالطرق المناسبة لدعم استمرارية العمل وديمومته في المواسم التالية

٦ -٣ النتائج.

توصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها والمؤشرات التي تم حسابها إلى عدد من النتائج هي:

١. كان المسكن من نوع دار من أكثر أنواع المساكن شيوعا في منطقة وادي الأردن والذي بلغ معدل استخدامه ٥٧.٥% من مجموع مساكنها في حين أن ثلث المساكن كانت مستأجرة (بنسبة ٣١.٢%).
٢. وجود تباين بين ألوية منطقة وادي الأردن من حيث نوع الحيازة للمسكن حيث بلغت أعلى نسبة للمساكن المملوكة في لواء دير علا (٧٦.١%) وأقل نسبة في الأغوار الشمالية (٦٤.١%).
٣. وجود تباين واضح في مؤشر التامين الصحي بين ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة حيث بلغت هذه النسبة ٤٩% في لواء الشونة الجنوبية و ٦٥% في ديرعلا و ٧٦% في لواء الأغوار الشمالية، وذلك مؤشر لانخفاض عدد الموظفين في القطاعين العام والخاص المشمولون بهذه الخدمة.
٤. تدني العمر المتوقع عند الميلاد (٦٨.٨سنة) في منطقة وادي الأردن عند مقارنته بما هو علية في لواء السلط القصبة (٧٤سنة) و لواء اربد القصبة (٨٠سنه)، بحيث انعكس على مؤشر أمد الحياة ومن ثم على الجانب الصحي والمستوى التنموي في المنطقة.
٥. عدم وجود تباين واضح في مهنة الزراعة بين الألوية الثلاثة كمعدل واحتلالها النسبة الأكبر من بين القطاعات الأخرى بحيث تثبت أن منطقة وادي الأردن هي منطقة زراعية بالدرجة الأولى إلا أن التباين واضح بين التجمعات السكانية في العمل بهذا القطاع.
٦. في قطاع الإنشاءات تباينت نسبة العاملين بشكل واضح بين ألوية الدراسة حيث بلغت ٤، ١% من مجمل السكان في الشونة الجنوبية، و١% في الأغوار الشمالية، و٦، % في ديرعلا، كما تباينت نسب العاملين في هذا القطاع بين سكان التجمعات داخل كل لواء فقد بلغت هذه النسبة ٢٢، ٣% في بلدة سويمة وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالتي تليها وهي ٣، ٨% في بلدة الكرامة ويعزى ذلك إلى النشاط العمراني والإنشائي الكبير على الشواطئ الشرقية للبحر الميت خلال الخمس سنوات الماضية، والتي تم فيها بناء العديد من الفنادق والمنشآت السياحية والشقق السكنية.

٧. بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٠.٨٠% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ومؤشر واضح على افتقار منطقة الدارسة إلى البنية الصناعية والحديثة المتطورة.

٨. ارتفعت نسبة العاملين في مجالات الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية والفنادق والمطاعم في لواء الشونة الجنوبية وذلك نظراً للطفرة التي طرأت على أسعار الأراضي والعقارات وبناء العديد من المرافق السياحية والفنادق.

٩. على صعيد الفقر و استنادا إلى دراسة الفقر التي تم تنفيذها مؤخرا من قبل دائرة الإحصاءات العامة، بالتعاون مع البنك الدولي وفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة عام ٢٠٠٦ خرجت مناطق كانت مصنفة كمناطق جيوب فقر عام ٢٠٠٤ منها لوائي دير علا والشونة الجنوبية في البلقاء في حين دخلت قائمة جيوب الفقر ١٢ منطقة لم تكن ضمن جيوب الفقر منها الأغوار الشمالية في اربد، مما يعني إن تحسننا طرا على هذه الظاهرة في لوائي الشونة الجنوبية و دير علا في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بينما زادت هذه الظاهرة في لواء الأغوار الشمالية في نفس الفترة.

١٠. يعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل المفسرة للتباين التنموي الذي ظهر في منطقة وادي الأردن وبلغت نسبة التباين المفسر في هذا العامل ٤٢.٠٨٥ % وبقيمة مميزة نسبتها ٢٨.٥٨%، وهو أكثر من نصف التباين المفسر في حين فسرت بقية العوامل مجتمعة النسبة الباقية (٣٨.٨٩٧%)، مما يدل على أن الخصائص الديموغرافية في منطقة وادي الأردن تلعب دوراً مهماً في التباين التنموي وانخفاض مستوى التنمية، حيث يؤدي ارتفاع متوسط عدد الأسرة والفئات السكانية دون سن العمل إلى ارتفاع معدلات الإعالة بين ساكني هذه التجمعات، إذ أظهرت تشبعات هذه المؤشرات قيماً سلبية عالية، وقد اندرج ما نسته ٨٧% من التجمعات السكانية ضمن فئات النمط المرتفع وفوق المتوسط والمتوسط للخصائص الديموغرافية.

١١. أشار التحليل إلى أن ٥٨% من التجمعات السكانية تتصف بوضع متوسط و فوق المتوسط فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية والتعليمية إلى استخدمها كمؤشرات للتنمية مقابل ٢٣% للنمط المرتفع من هذه الخصائص و ١٩% للنمط المتدني من مجموع التجمعات السكانية مما

يفسر خروج لوائي الشونة الجنوبية ودير علا من المناطق المصنفة كجيوب فقر في المملكة.

١٢. أشار التحليل إلى وقوع ما نسبته ٩٨% من التجمعات السكنية ضمن فئة النمط المتوسط وفوق المتوسط من حيث الخصائص السكنية التي أتيحت بياناتها مما يعني أن نتائج المؤشرات التي استخدمتها الدراسة كانت متدنية في معظم مناطق الدراسة، أما النمط المرتفع والذي كان بنسبة ٢% من التجمعات السكنية وانطبق على بلدة سويمة فقط فهو لم يكن نتيجة تحسن الوضع السكني للقطاع الأهلي والشعبي، وإنما لتأثر البيانات ببيانات القطاع الاستثماري والفندقي الناشط على الشاطئ الشرقي للبحر الميت ضمن حدود هذه البلدية.

١٣. فيما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالخصائص المهنية اظهر التحليل أن ما نسبته ٨٢% من تجمعات منطقة وادي الأردن تقع ضمن فئة النمط المتوسط وفوق المتوسط مقابل ٩% لنمط الخصائص المهنية المرتفع ونفسها للنمط المتدني.

١٤. اظهر التباين التنموي بين الوحدات المكانية (التجمعات السكانية) في وادي الأردن اعتماداً على التحليل البياني للدرجات العاملية للعوامل مقابل العامل الأول دور العوامل الديموغرافية في التأثير على الخدمات التعليمية والاقتصادية حيث شكلت المناطق التي يتوفر بها مؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة ومؤشرات اقتصادية وتعليمية متوسطة إلى متدنية ٣٢% من تجمعات منطقة وادي الأردن في حين شكلت المناطق التي يتوفر بها مؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات اقتصادية وتعليمية فوق متوسطة إلى مرتفعة ٣٤% من تجمعات منطقة وادي الأردن.وفي عدد محدود من التجمعات السكنية تغلبت الخصائص التعليمية والاقتصادية على إعاقة العوامل الديموغرافية وبلغت ما نسبته ١٧% من التجمعات السكنية.

١٥. من ناحية ارتباط المؤشرات الديموغرافية بالمؤشرات السكنية اظهر التحليل أن ارتفاع الأولى يؤثر في الثانية في حين أن انخفاضها لم يعمل على تحسن الظروف السكنية بنفس المستوى، حيث إن التجمعات التي حظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة مقابل مؤشرات سكنية متوسطة إلى متدنية شكلت ما نسبته ٤٧% منها، بينما ١٣% من التجمعات التي حظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات سكنية فوق المتوسط إلى مرتفعة و ٣٨% من

التجمعات السكنية تميزت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات سكنية متوسطة إلى متدنية.

١٦. اظهر دليل التنمية البشرية أن غالبية التجمعات السكنية تقع ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسط (٠.٥٠٠-٠.٧٩٩).

٦ -٤ التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة الذكر التي أظهر ها التحليل والمسح والملاحظة، والتغذية الراجعة التي تلقاها الكاتب من ساكني المناطق والتجمعات في منطقة وادي الأردن، وفي ضوء العوامل التي أنتجها التحليل العاملي، والبيانات التي أمكن إتاحتها، يمكن اقتراح السياسات التالية للقطاعات المرتيطه بهذه العوامل من اجل تخطيط تنموي مستقبلي لوادي الأردن على النحو الآتي:

القطاع الديمغرافي:

كما تم الاشارة إليه سابقاً من اثر العوامل الديموغرافية على الجوانب الاقتصادية ومسيرة التنمية ومستواها حيث تعمل الخصائص الديموغرافية المختلفة مثل حجم الآسرة والتراكيب العمرية والنوعية على التأثير في مستويات التنمية المختلفة وهنا لابد من وضع اقتراحات تنموية ديمغرافية تتناسب مع حجم ومستوى التنمية المنشودة وهي:

١- التشجيع على سياسة تنظيم الأسرة بحيث يمكن خفض معدلات الخصوبة والحد من تضخم الفئة العمرية دون ١٥سنة والتي شكلت ما نسبته٣٩% من سكان منطقة وادي الأردن، وذلك من خلال البرامج السكانية الهادفة إلى الحد من معدلات الإنجاب والولادة، وتسهيل الحصول على موانع الحمل المختلفة بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، وخصوصاً في التجمعات السكانية التي أدرجها التحليل العاملي ضمن الفئات ذات النمو السكاني المرتفع.

٢- العمل على زيادة تأهيل الفئة العمرية ١٥-٦٤سنة التي تشكل حجم قوة العمل وتنظيمها وإحلالها مكان القوى العاملة الوافدة التي تشغل الكثير من فرص العمل المختلفة وذلك من خلال مديريات العمل ومؤسسات التشغيل المختلفة.

٣- تمكين المرأة ومشاركتها في القطاعات المختلفة، وتحقيق العدالة والمساواه بين الجنسين في المشاركة في الفرص، والسيطرة على الموارد، والتخلص من ثقافة العيب التي تدعمها العادات والتقاليد البالية التي تنظر نظرة سلبية إلى تعليم الفتيات وعمل النساء، وخصوصاً في المهن ذات الطابع المختلط، وذلك من خلال البرامج التوعوية والمشاريع التنموية المهتمة بإشراك المرأة في العمل والإنتاج.

٤- التركيز في البرامج السابقة على المناطق الجغرافية التي لديها نمط مرتفع وفوق المتوسط للخصائص الديموغرافية بناء على تشبعات عواملها وهي: الطوال الجنوبي، ميسرة فنوش، الطوال الشمالي، العدسية، طبقة فحل، الروضة، جوفة الكفرين، ضرار، داميا، أبو الزيغان، المشارع، الساخنة، الباقورة، ابو سيدو، وادي العرب، الرامة، ظهرة الرمل، معدي، الرويحة، سليخات، وقاص، الشيخ حسين، المرزة.

القطاع التعليمي.

رغم التحسن النسبي الذي طرأ على منطقة وادي الأردن في النواحي التعليمية إلا أن الزيادة السكانية وارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلبات التعليم لعبت أدوارا مختلفة في التأثير على هذا القطاع الحيوي والمهم في دفع عجلة التنمية بحيث غدا سبباً ونتيجة فيها، ومن أهم التوصيات التي خلص الكاتب إليها في هذا المجال:

١- العمل على خفض الأمية التي وصلت نسبتها إلى ١٥.٥% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن، وذلك من خلال زيادة فتح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتركيز على الدعم المادي والمعنوي لها.

٢- زيادة أعداد الغرف الصفية سواء بإضافة غرف جديدة إلى المدارس القائمة (وهو الأنسب والأفضل مادياً) أو بناء مدارس جديدة.والمتفحص لواقع التعليم المدرسي في هذا الجانب يلاحظ أن الغالبية العظمى من قرى وتجمعات منطقة وادي الأردن مغطاة بالمدارس الأساسية والثانوية والمهنية ألا إنها مكتظة بأعداد الطلبة في بعض التجمعات وخصوصاً الكبيرة منها بحيث يصل عدد الطلبة في بعض الصفوف إلى ٥٥طالباً في الغرفة الصفية ذات الإبعاد ٨م *٥م مع وجود المدارس ذات الأعداد القليلة التي لا يتجاوز عدد الطلبة فيها ١٥ طالباً للغرفة التي لها نفس المساحة السابقة، ويفيد التحليل الإحصائي أن معدل المساحة المتاحة للطالب هي ٢م٠.٤٨ علماً بان الوضع المفترض أو المثالي في العرف التربوي هو ٢م١.٢.

٣- إنشاء جامعة أو كليات جامعية في منطقة وادي الأردن تضم عدداً من التخصصات إلي تهم أبناء المنطقة مثل الزراعة والتعليم الفندقي والآثار والبيئة والسياحة، وتعمل على رفع نسبة التعليم الجامعي بين ساكني المناطق والتي بلغت ٩.٨% من مجموع السكان، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمثيلتها على مستوى المملكة وقصبات محافظات منطقة وادي الأردن، كما أن وجود جامعة يتيح فرص عمل مختلفة للسكان.

٤- العمل على توفير وتشجيع المعلمين المؤهلين من خلال تحسين مستواهم الاقتصادي، وإعادة علاوة المناطق النائية للمعلمين الذي يعينون من محافظات أخرى والتي سنتها وزارة التربية والتعليم في وقت سابق لضمان استمرارية عملهم وعدم انتقالهم أو استقالتهم، وذلك لحين يتم الاكتفاء الذاتي من المعلمين أبناء منطقة وادي الأردن نفسها.

٥- التشجيع على التعليم المهني والحد من ظاهرة عودة الطلبة الموجهين نحو التعليم المهني بعد المرحلة الأساسية إلى الفروع الأكاديمية، لما للتعليم المهني من أهمية في إعداد العمال المهنيين والمتخصصين في مستويات العمل الأساسية والتي تشكل جاذباً مهماً في منظومة تنمية الموارد البشرية، كما أن التعليم المهني يحتل مكانه بارزة داخل النظم التعليمية أو خارجها بسبب الحاجة إلى نواتجه لرفد مجالات العمل بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة.

٦- إعادة النظر في قوانين التربية التعليم المتعلقة بالتسرب من المدارس، فعدم النجاح في المدرسة أو حبها لا يعني الفشل في مجالات أخرى، فعديدهم الذين تركوا مقاعد الدراسة الأساسية وأصبحوا من رجال الأعمال أو الحرفيين البارزين في مجتمعهم، وبالتالي فانه أجدر بالقوانين في هذا المجال متابعة الطالب المتسرب من المدرسة إلى ميدانه الخاص والتأكد من انه يتعلم حرفة أو يساعد عائلته في الإنتاج وزيادة الدخل.

القطاع الاقتصادي والمهني.

١- توجيه السياسات التنموية على التجمعات ذات النمط المتوسط والمتدني للخصائص الاقتصادية والتعليمية والتي ضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الجديدة، الروضة، الكفرين، سويمة، جوفة الكفرين، الرامة، الطوال الجنوبي، طبقة فحل، معدي، الرويحة، مثلث المصري، العدسية، سليخات، الساخنة، الباقورة، داميا، ظهرة الرمل، ميسرة فنوش، غوركبد، ابوزياد، سبيرة، وقاص، كركمة، الطوال الشمالي وتشكل ٥١% من مجموع التجمعات السكانية.

٢- العمل على تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنح المستثمرين حوافز وتسهيلات لضمان استمرارية ونجاح مشاريعهم، وخصوصا في المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية، واستغلال مقومات المنطقة الطبيعية مثل خامات مواد البناء والبحر الميت والطقس الدافئ شتاءً وضفاف بحيرات السدود وخصوصاً قرب التجمعات السكانية التي أظهرت تشبعات العوامل فيها أنماطا متوسطة إلى متدنية

وهي خزمة، مثلث المصري، الشونة الشمالية، المشارع، كريمة، المنشية، سليخات، الساخنة، وقاص، الباقورة، ماجد، المرزه، طبقة فحل، الشيخ حسين، وادي الريان، الفضيين، وادي العرب، دير علا، معدي، غور كبد، كركمة.

٣ - تشكيل لجان من الجهات المعنية، لمتابعة واقع العمالة الوافدة لوضع الحلول الجذرية ليس للمشكلات القانونية وحسب، بل وللجوانب البيئية والأمنية، وتقليل أو منع منح تصاريح عمل للعمالة الوافدة في قطاع الخدمات كالمطاعم والمكاتب و البقالة والمهن الإنشائية والصناعية والفنية، واقتصار ذلك على العمل الزراعي فقط، وذلك بهدف تزويد العرض من فرص العمل أمام العمالة المحلية من أبناء المنطقة.

٤ - تبنى سياسات إصلاحية شاملة تعتمد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها جعل قطاع الزراعة قطاعا جاذبا للاستثمار، وذلك بعد مراجعة العوامل المؤثرة على كلفة الإنتاج الزراعي، والعمل على زيادة الجدوى الاقتصادية للاستثمار الزراعي وتعزيز فرص منافسة منتجات هذا القطاع في الأسواق الإقليمية والعالمية

٥- إعادة النظر في السياسات التسويقية والجمركية على المنتجات الزراعية، ففي اغلب الأحيان ومن اجل أن تعمل الحكومات على الحد من إنتاج زراعة محصول معين فأنها تشجع على استيراده وإغراق السوق المحلي من هذا المنتج، الأمر الذي يودي إلى انخفاض أسعاره إلى دون سعر الكلفة، مما يلحق الضرر والخسارة لزارعي هذا المحصول، وإحجامهم عن زراعته بعد مضي عدد من السنوات، حيث أن السياسة الاغراقية حتى تؤتي أكلها تكون قد أوصلت المزارع إلى الإنهاك الاقتصادي.

ولعل ابرز مثال على ذلك هو التوجه الحكومي لخفض المساحات المزروعة بالموز في منطقة وادي الأردن (منطقة وادي الأردن)، لذا سنت الحكومة قوانين وتعليمات تحد من زراعة هذا المحصول في بعض المناطق، وذلك للحد من استنزاف المياه لكونه يستهلك كميات كبيرة منها، ومنها قوانين النمط الزراعي، غير إن هذه القوانين لم تجدي نفعا، فعملت الحكومة على فتح أبواب الاستيراد من مصر واليمن والسودان ولبنان والإكوادور والأرجنتين، وطرحها في الأسواق المحلية بأسعار اقل بكثير من تكلفة المنتج المحلي، فتأثر بهذا القرار شريحة واسعة من المزارعين، ومن يعملون بالاتجار بهذا المحصول، وبنفس الوقت لم تقم الحكومة بتشجيع مواز نحو زراعة سلع إستراتيجية ومهمة ودعمها

وإيجاد الخطط والاستراتيجيات لإنجاحها مثل محصول القمح والمحاصيل العلفية والنخيل.

٦- إعادة النظر في الرواتب والمنح والمساعدات التي تقدمها وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية لمن هم في حالات فقر أو عجز و عدم القدرة على العمل إذ أنها على أهميتها ألا أنها في كثير من الحالات والأحيان تسهم بأداء دور سلبي على المواطن حيث أنها تحد من الإنتاج وتقتل الطموح وتجعل متلقيها يميل إلى الكسل والراحة وجعله رهينة إلى هذا الراتب المتواضع واستبدال هذا المال النقدي بمواد وأدوات إنتاجية تدر دخلا على المنتفعين.

٧- تمويل مشاريع إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية والسدود والرياح للتغلب على ارتفاع أسعار المحروقات والتيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر بحيث ساهم في جعل المنطقة طاردة للسكان نتيجة الظروف الجوية الحارة التي لا يمكن مقاومتها إلا بوسائل التكييف المختلفة.

القطاع السكني.

يواجهه القطاع السكني العديد من المشكلات التي يمكن حلها في ضوء السياسات التالية:

١- تشكيل لجان تضم في عضويتها عدداً من أبناء التجمعات السكنية لمعرفة مدى الحاجة الحقيقة من الوحدات السكنية من قبل طالبيها.

٢- وضع شروط تحد من عملية تكرار منح الوحدات السكنية أو بيعها والاتجار بها.

٣- وضع رقابة صارمة على طالبي هذه الوحدات بحيث يتم التأكد من أنهم من ساكني المنطقة، وليسوا قادمين إليها للحصول على الوحدات السكنية فقط من خلال عقود الإيجار الصورية، والأوراق الثبوتية غير الصحيحة.

٤- إيجاد مصادر تمويلية مدعومة ومقدمة على شكل قروض متوسطة أو بعيده المدى، لتمويل بناء المساكن للإفراد، وبفوائد محدودة أو رمزية، نظراً للارتفاع الهائل الذي طرأ على مواد البناء وأسعار الأرضي السكنية، والذي أدى ارتفاع نسبة المستأجرين حيث اظهر التحليل الإحصائي أن ما يقارب ثلث المساكن هي مستأجرة.